



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الواحد والعشرون: الأربعاء 9 / 9 / 2009م - 19 رمضان 1430هـ

الحرية لأقصى التشريعية



هل ستعقد في يناير القادم؟

معارضة فلسطينية لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية دون توافق وطني

د.بحر: الانتخابات ستعمق الانقسام
والمجلس التشريعي سيمارس صلاحياته
لحين انتخاب مجلس جديد



النائب الرمحي: سلطة رام الله تسعى
لتعزيز الانقسام بإجراء انتخابات في
الضفة واستبعاد غزة



النائب منصور: الجميع معني
بالانتخابات والأصل البدء
بالجور للتمهيد لها

الحرية للدكتور عزيز
دويك وإخوانه النواب

د.أحمد محمد بحر



أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن الحديث عن انتخابات في ظل الانقسام الحالي هو من الانقسام الفلسطيني ويزيد من مدة الانقسام ويرسخ الانقسام الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية. وشدد بحر أن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية هو قرار خطير نحذر من أي خطوات في هذا الاتجاه ويليبي الرغبة الأمريكية والصهيونية في الضغط على سلطة رام الله للاستمرار في خطوات شكلية تتعلق بانتخابات صورية يتم تغيب قطاع غزة وتغليب فريق واحد في رام الله كما حدث في انتخابات المجلس المركزي لحركة فتح واللجنة التنفيذية والمجلس الوطني ونرى أن الانتخابات التي يتم الحديث عنها في الضفة الغربية دون غزة هي في نفس السياق وأشار بحر أن المجلس التشريعي يتعرض لمضايقات كبيرة وخاصة النواب المفرج عنهم من سجون الاحتلال وسبقهم منع الدكتور عزيز دويك من ممارسة عمله كرئيس للمجلس التشريعي وأضاف بحر أن المجلس التشريعي الحالي سيواصل عمله بنفس المهمة والنشاط وحتى بعد ٢٥ يناير ما لم تجري انتخابات جديدة ويتم إجراء انتخابات موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. من جانبه حذر أمين سر المجلس التشريعي

الفلسطيني الدكتور محمود الرمحي من مخطط تعدد له سلطة رام الله تسعى من خلاله حصر القضية الفلسطينية فيما تبقى من الضفة الغربية واستثناء غزة والخارج والقدس المحتلة، وذلك بالتمهيد لإجراء انتخابات تشريعية في مدن الضفة الغربية، وحول إمكانية إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية قال أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني "إذا كنا نتحدث على مستوى الوطن لن تكون انتخابات في يناير القادم ولم يتبق وقت للتحضير لانتخابات تشريعية والأهم أنه لا يوجد مناخ مهيا لإجراء مثل هذه الانتخابات حتى لو ادعى البعض بإمكانية التحضير لها خلال أربع شهور"، مستغربا دعوة الرئيس عباس لإجراء انتخابات في شهر يناير القادم والسلطة في الضفة تعذب وتعتقل مناصري حماس ومن صوت لصالح حماس وتغلق المؤسسات الإسلامية والمدارس، ومضى يقول "اعتقد في مثل هذا الجو من القهر لا يمكن الحديث عن إجراء مثل هذه الانتخابات وإن كانت السلطة في رام الله تريد انتخابات عليها أن تتجه بنوايا صادقة نحو المصالحة وتحقق الوفاق ثم لا بد من إطلاق سراح الأسرى في سجون السلطة بعد ذلك نستطيع الحديث عن إمكانية انتخابات وبدون إطلاق الحريات لا يمكن أن يكون انتخابات في العام القادم". ومضى يقول "هناك فريق من السلطة

يفكر في يناير القادم تكون قد ألغيت كافة الشريعات وهي رئيس السلطة والمجلس التشريعي وفي حينها لا يبقى إلا شرعية واحدة وهي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وهم يستطيعون إجراء انتخابات في الضفة مع زج بعض الأسماء من غزة"، وعبر النائب الرمحي عن رفضه الشديد لذلك السيناريو الذي يتبناه فريق السلطة ومضى يقول "معنى ذلك نتائج الانتخابات ستكون غير مقبولة وغير قانونية وهي تمثل فقط جزء من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ولا تمثل كل أبناء قطاع غزة وبالتالي هذا إن تم فهذا موضوع خطير سيكرس الانقسام وسيؤدي إلى حصر القضية الفلسطينية فقط فيما تبقى من الضفة الغربية متجاهلين بذلك قطاع غزة والخارج والقدس التي يصر الاحتلال على عدم إجراء انتخابات تشريعية فيها". وتابع "معنى ذلك أن فتح ستتدخل على فتح في غزة، وسيستغلها وقف دفع الفواتير وصولا إلى قطع المعاشات والرواتب وهذا سيدفع باعقادهم إلى الثورة على حماس في غزة"، وأشار الرمحي إلى وجود تناقض كبير بين ما يدعوه له عباس وبين الواقع على الأرض في الضفة الغربية من حيث التضييق على النواب بشكل عام ورئيس المجلس د. عزيز دويك وأمين السر يمنعو من دخول مكاتبهم لمزاولة مهامهم، وتابع "الأجهزة الأمنية ترأب بيوتنا

ومكاتبنا ويتم اعتقال كل من يعمل معنا، من جاء يهتئ أطلقت عليه النار وتساءل عن أي انتخابات نتحدث هؤلاء لو أرادوا الانتخابات لمهدوا لها لكن يريدون أن يفصلوا انتخابات كما يشاءون يفوزون فيها فيما لو تم إجراء انتخابات، وأما النائب ياسر منصور المفسر عنه مؤخرا من سجون الاحتلال استبعد إجراء انتخابات تشريعية في ظل الظروف الراهنة، وقال "تصوري موضوع إجراء انتخابات في يناير صعب في ظل الظروف الراهنة والانقسام الفلسطيني، ولكي تحصل في وقتها يجب أن نهيئ كل الظروف الملائمة وإعادة اللحمة والوحدة الجغرافية والسياسية لإعادة الأمور إلى نصابها قبل أحداث الحسم والانقسام في الضفة وغزة". وفت إلى أن تصريح عباس بكرس الانقسام في الحالة الفلسطينية، ومضى يقول "نحن معنيون بإنهاء الحالة الطارئة والاستثنائية على شعبنا الفلسطيني وأي تصرف يعزز حالة الانقسام لا يقبله أي فلسطيني". وأكد وجود ضغوطات تمارس على أبناء الحركة الإسلامية من قبل أجهزة الرئيس عباس الأمنية والمخرج هو الحوار وقد تكون النوايا موجودة والأمر لا يحل بالنوايا إنما بالممارسات العملية الصادقة وتهيئة الأجواء وأهمها إنهاء ملف المعتقلين السياسيين وحماس أبدت مرونة كبيرة في ذلك ونتمنى أن تتجاوب رام الله.

هذه دعوة يطلقها المجلس التشريعي باستمرار من أجل إطلاق سراح النواب الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني لكن هذه الدعوة من جديد ليس لإطلاق سراح النواب من سجون الاحتلال لكن نضيف لها دعوة لإطلاق سراح النواب في الضفة الغربية كي يمارسوا دورهم كممثلين للشعب الفلسطيني بعد استمرار المضايقات والتهديدات التي وصلت لحد إطلاق النار عليهم كما حدث قبل يومين في جنين.

على الرغم من مرور شهرين ونصف على إطلاق سراح الدكتور عزيز دويك من سجون الاحتلال وما تبعه من إطلاق العديد من الأخوة النواب إلا أنهم يعيشون أسراً من نوع آخر تمارسه سلطة عباس في رام الله وأجهزتها الأمنية وقيادات حركة فتح من خلال منع الدكتور عزيز دويك من الوصول لمكتبه في المجلس التشريعي في رام الله ومنعه من ممارسة دوره وعمله كرئيس للمجلس التشريعي.

ولم تكف سلطة رام الله بذلك بل قامت عناصرها الأمنية بإطلاق النار على صالة استقبال النواب الأسرى ومراقبة ومتابعة وتهديد المواطنين المهنيين للنواب الأسرى في أسوأ صورة لغياب مظاهر الحريات العامة ومحاولات عزل النواب عن جماهيرهم الفلسطينية في دور تكاملي بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وبين الاحتلال الصهيوني.

هذه الإجراءات والسياسات ثبت فشلها أمام الإصرار الجماهيري على الانتصاف حول ممثلهم الشرعيين ورسالة وفاء من الجماهير إلى النواب، وتأكيد من ممثلي الشعب الفلسطيني على إصرارهم على القيام بدورهم ولو كلفهم ذلك أرواحهم بعد أن قضوا ثلاث سنوات ونصف متواصلة في سجون الاحتلال وبعضهم عشرات السنوات رافضين كافة أشكال الابتزاز من قبل الاحتلال الصهيوني واليوم يرفضون الابتزاز الذي تقوم به سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية ضد النواب الأسرى المفرج عنهم من سجون الاحتلال.

إن الدكتور عزيز دويك والنواب في الضفة الغربية هم عنوان الصمود والعزة والتحدى وسيواصلون دورهم التاريخي والوطني كممثلين عن الشعب الفلسطيني معبرين عن طموحاته وآماله.

إنها دعوة نوجهها من خلال منبرنا هذا إلى كافة الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية والبرلمانات العربية والإسلامية وأحرار العالم للضغط على سلطة رام الله لرفع حصارها عن النواب في الضفة الغربية وأن يفتحوا أبواب المجلس التشريعي أمام النواب كي يتمكن المجلس التشريعي من عقد جلسات مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ليكون على رأس جدول أعماله كما العادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام والتي أطلقها د. دويك منذ اللحظة الأولى للإفراج عنه.

التشريعي يدين الجريمة التي قام بها مسلحو فتح

إطلاق النار على قاعة استقبال نواب جنين المفرج عنهم



د.عزيز دويك خلال استقباله الأسرى النواب المفرج عنهم

ضد النواب والمواطنين وأكدت أنهم سيجنون نتائج جرائمهم. وجاء في بيان المجلس "حادثة الاعتداء على قاعة استقبال النواب تؤكد على الدور المتكامل والمتبادل بين الجانبين الصهيوني وسلطة عباس في رام الله حيث بعد ساعات من

الإفراج عن النواب من سجون الاحتلال تقوم عناصر فتح والأجهزة الأمنية بإطلاق النار على قاعة استقبال النواب وتهديد حياة النواب". كما ثمنت رئاسة المجلس التشريعي الوقفة الجماهيرية الفلسطينية في الضفة الغربية وإصرارها على الوصول لأماكن النواب

رغم المعوقات والمطاردات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ملفنة أن ذلك يبين بوضوح أن الجماهير الفلسطينية عند وعدها وعهدها للنواب وممثلهم الشرعيين في المجلس التشريعي. وأوضح النائب خالد سعيد في تصريحات صحفية أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أغلقت الأحد القاعة التي يستقبل فيها نواب جنين المفرج عنهم المواطنين لتهنئتهم بمناسبة الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، مؤكداً أن قرار الإغلاق جاء "لمنعهم من استقبال المواطنين الذين جاءوا بأعداد كبيرة". وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية عزت عملية الإغلاق للحفاظ على حياة المواطنين بعد تعرض القاعة أمس لإطلاق نار كثيف من قبل مسلحين.

واستغرب النائب سعيد قرار الإغلاق قائلاً: "كان من المفترض أن توفر حماية للقاعة"، مؤكداً أنهم سيستقبلون المهنيين في بيوتهم، موضحاً أن استقبال المهنيين في هذه القاعة كان يتم من الساعة الواحدة ظهراً وحتى الخامسة مساءً.



تهنئة بالمولود



يتقدم د.يتقدم د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورئاسة المجلس والإخوة النواب وموظفي المجلس بأحر التهاني والتبريكات من

الأخ النائب / أ. فتحي حماد "أبو مصعب"

وزير الداخلية والأمن الوطني بمناسبة المولودين التوام

"سعيد ونزار"

بورك لك في الموهوب وشكرت الواهب وبلغا أشدهما ورزقت برهما



خلال مشاركته الاعتصام الأسبوعي لأهالي الأسرى

د. بحر: نطالب المقاومة بالتمسك بشروطها لإطلاق سراح الأسرى

لذلك، وتابع بحر وسط اهتمام أهالي الأسرى قائلا "ندعو أحرار العالم للتدخل من أجل وقف المحاكم الخاصة المخالفة لجميع القوانين الدولية واتفاقيات جنيف"، كما اعتبر د. بحر المحاكمات التي يقيمها الاحتلال للأسرى لاسيما في شهر رمضان الفضيل تحدي لمشاعر المسلمين في العالم ومشاعر شعبنا الفلسطيني، والتي كان آخرها محاكمة فؤاد الشوبكي، مؤكدا رفض المجلس التشريعي لتلك المحاكمات الغير دستورية، ومضى يقول لأهالي زوجات وآباء الأسرى "إن الأسرى سيفرج عنهم قريبا وسيكون العرس الفلسطيني الكبير بالإفراج عن جميع أسرانا قريبا" وتابع "نحن في المجلس التشريعي مصممون على إطلاق سراح الأسرى، مذكرا العالم إلى وجود أكثر من ١١ ألف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال محرومون من أدنى حقوقهم ويعيشون ظروف قاسية وصعبة داخل سجون الاحتلال، وأضاف "على العالم أن يدرك أن من حق أسرانا أن يتحرروا من سجون الاحتلال".

ناشد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني خاطفي شاليط من فصائل المقاومة الفلسطينية بالاحتفاظ بالجندي المخطوف وعدم إطلاق سراحه إلا مقابل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. جاءت أقوال د. بحر خلال مشاركته في حشد جماهيري كبير لأهالي المعتقلين في سجون الاحتلال خلال اعتصامهم الأسبوعي في مقر الصليب الأحمر بغزة، وشارك إلى جانب د.بحر النائب محمد شهاب رئيس لجنة الأسرى في المجلس التشريعي. وهنا د. بحر الأسرى والأسيرات بحلول شهر رمضان المبارك، وأرسل عددا من البرقيات لحكومة الاحتلال الصهيوني أولها ووقوف المجلس التشريعي إلى جانب الأسرى ودعم قضيتهم العادلة مؤكدا أن الأسرى على قائمة اهتمامات وأولويات المجلس التشريعي. كما استنكر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي محاكمة الاحتلال الصهيوني للأطفال الفلسطينيين دون سن الثامنة عشر من عمرهم، وإقامة محاكم خاصة

التشريعي يعقد أولى جلساته بعد خروج د. دويك من سجنه



جانب من الجلسة التي عقدها التشريعي بعد خروج د. دويك من سجنه

يتحركوا سرياً لرفع الظلم عن كافة أسرانا البواسل وعلى رأسهم نواب الشرعية الفلسطينية المقيدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته. واستعرض النائب أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس الانتهاكات الصهيونية بحق القدس والمسجد الأقصى من خلال تقريره الذي تلاه خلال الجلسة محذرا من مخطط متدرج لتقسيم القدس المحتلة بين المسلمين واليهود.

خلال منعه من الوصول إلى مكتبه في مقر المجلس التشريعي برام الله وعدم تمكنه من أداء واجبه ومن الاستمرار في حمل الأمانة التي انتخب من أجلها في محاولة يائسة تستهدف تعطيل المجلس التشريعي. وجدد النائب الأول لرئيس المجلس د. بحر مطالبته لكافة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية ولكافة الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية وأحرار العالم أن يتحملوا مسؤولياتهم وأن

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني أولى جلساته بعد خروج الدكتور عزيز دويك من سجون الاحتلال في الضفة الغربية، وعقدت الجلسة في مدينة غزة فقط بعد استمرار منع الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس عباس المنتهية ولايته د. دويك من دخول المجلس وأداء مهامه التي انتخبه الشعب لأدائها.

وافتتح الجلسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي موضحا أن الجلسة جاءت إيماناً بالدور الريادي الذي يضطلع به المجلس التشريعي المنتخب في مواجهة الظروف العصيبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، واحتراماً لمبدأ سيادة القانون كأساس للحكم الصالح في فلسطين، وعملاً بأحكام نص المادة (١١٣) من القانون الأساسي المعدل والتي تحظر تعطيل المجلس التشريعي في جميع الظروف والأحوال، ومع تعذر مشاركة رئيس المجلس في اجتماع مجلسكم الموقر، وعملاً بأحكام نص المادة (١٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي وبعد التوافق مع د.دويك.

وطالب د. بحر كافة القوى والفصائل الفلسطينية على وجه العموم، وحركة فتح على وجه الخصوص، بوقف الجريمة الأخلاقية والوطنية والدستورية التي لا زالت مستمرة بحق رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور دويك من

خلال لقاء وزير التربية والتعليم د.محمد عسقول

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في التشريعي تناقش عدة قضايا حول قرارات وكالة الغوث بخصوص التعليم

وكالة الغوث بين فترة وأخرى وكذلك عملية الاختلاط في المخيمات الصيفية. وقضية المناهج الدراسية خاصة وإذاعة المرأة والعباد الصيف. وإضافة مادة حقوق الإنسان المزمع تدريسها للصف الثاني إعدادي والتي تتحدث عن الهولوكوست والاضطهاد لليهود والمحركة وهذا يتعارض مع ثقافتنا ومبادئنا وقيمتنا وتراثنا وديننا وتعارض المقاومة. من جانبه شدد وزير التربية والتعليم على أن عمل وكالة الغوث يجب أن يكون بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم باعتبار أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن التربية والتعليم وأن قرارات وكالة الغوث في مجال التعليم يجب أن تكون بالاتفاق والتنسيق الكامل مع وزارة التربية والتعليم باعتبار ه قضية سيادية فلسطينية بحته وأي تغيير في السياسات والمناهج يمكن أن يتم بالتوافق وعدم التعارض مع ثقافة المجتمع وخاصة إذا كان يتعلق بالحديث بالمرس بثقافة المقاومة باعتبارنا شعبا مقاوماً يقاوم الاحتلال الذي لا زال يغتصب فلسطين.

و جرى خلال اللقاء الاتفاق على التواصل مع وكالة الغوث والوقوف على القرارات التي اتخذتها والاستماع للمسؤولين هناك وتوضيح مواقف لجنة التربية والتعليم والمجلس التشريعي والتأكيد على ضرورة التنسيق الكامل في السياسات والإجراءات المتبعة في مجال التربية والتعليم باعتبارها قضية وطنية فلسطينية يقع على عاتق المجلس التشريعي متابعتها

موقف وزير التربية والتعليم في القرارات التي صدرت عن وكالة الغوث بدأت في تطبيق بعضها في مدارس وكالة الغوث والعمل على التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث ولجنة التربية في المجلس التشريعي لضمان عملية تعليمية موحدة ناجحة. من جانبها أكدت النائب جميلة الشنطي أن اللقاء ناقش سياسة الإقالات التي تقوم بها

ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مع وزير التربية والتعليم د.محمد عسقول عدة قضايا تتعلق بالقرارات الصادرة عن وكالة الغوث فيما يتعلق بالتربية والتعليم في قطاع غزة والضفة الغربية. وأكد د.عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي أن اللقاء يهدف إلى الاستماع والاطلاع على

رئاسة المجلس تهنيئ النواب المختطفين بالإفراج عنهم من سجون الاحتلال

مستمدة من دعم شعبهم خلال الثلاث سنوات الماضية واعتبر بحر أن الإفراج عن الإخوة النواب هو فرصة للإخوة في الكتل البرلمانية المختلفة لاتخاذ قرار تاريخي بإعادة تفعيل المجلس التشريعي ورفع المعوقات لعقد جلسة في الضفة الغربية والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في إعادة اللحمة وإنهاء الانقسام بين شطري الوطن، ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والمؤسسات الدولية والحقوقية والأمم المتحدة لبذل المزيد من الضغط للإفراج عن باقي النواب المختطفين في سجون الاحتلال الصهيوني.

عبر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عن سعادته وسروره باسم الشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين وخاصة المختطفين في سجون الاحتلال بمناسبة الإفراج عن ٩ من الإخوة النواب في سجون الاحتلال بعد اعتقال دام ٤٠ شهراً وأكد أن هذا الإفراج رسالة إلى كافة أحرار العالم والشعوب العربية والإسلامية أن ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين سيبقون الأوفياء لشعبهم وأمتهم ولدماء الشهداء والجرحى. وشدد بحر على أن الإفراج عن النواب جاء ليؤكد كدعلى إرادتهم وعزيمتهم وأنهم يمتلكون إرادة لا تلين

أبو حلبية يدعو المقدسين للصمود في مواجهة الغطرسة الصهيونية



د. أحمد أبو حلبية

وطالب المنظمات العربية والإسلامية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان بضرورة التدخل العاجل والفوري لحماية سكان مدينة القدس من جرائم الاحتلال، وإجبار دولة الاحتلال على وقف مخططاتها وانتهاكاتها العنصرية اليومية الرسمية وغير الرسمية تجاه السكان المقدسين والمسجد الأقصى المبارك. وجدد رئيس مؤسسة القدس الدولية في غزة دعوته لأحرار العالم المقدسين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب د. أبو حلبية وزراء الخارجية العرب بتفعيل قرارهم الأخير القاضي بإحالة ملف الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة من حريات وأنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك وساحاته واستيطان ومصادرة أراضي فلسطينية في المدينة. إلى مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية.

طالب رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي النائب أحمد أبو حلبية سكان مدينة القدس والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بالاستمرار في شد الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك والرباط فيه لمواجهة المخططات الصهيونية ضد المسجد، واستنكر استمرار اعتداءات الجمعيات الاغتصابية الإسرائيلية وشرطة الاحتلال وممارساتها وعربتها ضد السكان المقدسين في أحياء مدينة القدس المحتلة.

واستعرض أبو حلبية رئيس مؤسسة القدس الدولية في غزة خلال مؤتمر صحفي عقده في مدينة غزة أمس، الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس المحتلة خلال شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٩، والتي شملت انتهاكات لحرمة المسجد الأقصى المبارك، وهدم منازل والاستيلاء عليها، وتكثيف النشاط الاستيطاني، ومحاكمات واعتقالات، ومضايقات ومواجهات واعتداء بالضرب والقتل، بالإضافة لمواقف عنصرية. كما دعا سكان مدينة القدس المحتلة إلى الصمود في منازلهم وعلى أرضهم وفي خيام الاعتصام في مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجيرهم وترحيلهم وهدم منازلهم وتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها وأثارها الإسلامية والمسيحية.

وناشد د. أبو حلبية الدول العربية والإسلامية على المستوى الرسمي وغير الرسمي بضرورة العمل على توفير حماية دولية لمدينة القدس وسكانها باعتبارها أرضاً محتلة، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة للقوانين الدولية. وشدد على ضرورة تفعيل القوانين والقرارات والمواثيق الدولية الخاصة بمدينة القدس المحتلة والعمل على إجبار الاحتلال على وقف جرائمه في المدينة.

النائب المحرر حسني البوريني في حديث مع "البرلمان"

الأولى بعباس تهيئة الأجواء للانتخابات وإطلاق سراح السجناء قبل الحديث عنها

لا مبرر الآن لأن يبقى
المجلس التشريعي معطلا
في الضفة الغربية الكثير
من الحريات معدومة
سلطة رام الله قامت بإغلاق
بيوت الاستقبال للمهنيين

الحوار بدلا من أن يكون شكلا من أشكال الانقسام، كما استهجن إطلاق النار على خيمة استقبال المهنيين في جنين مستغبرا دعوة عباس لانتخابات تزييه في ظل عدم وجود حرية في تهيئة التواب متسائلا " فكيف يمكن أن يكون حرية في الانتخابات التي يدعو لها الرئيس عباس في ظل قمع الحريات.

طالب النائب المفرج عنه من سجون الاحتلال حسني البوريني الفصائل الفلسطينية والكتل البرلمانية بضرورة العودة لتفعيل المجلس التشريعي خاصة بعد إطلاق سراح العديد من النواب ووجود العدد الكافي لاكتمال النصاب القانوني، وأن يكون المجلس التشريعي مكان لإنهاء الانقسام الفلسطيني ورعاية



حسني البوريني

النائب عن كتلة التغيير والإصلاح / نابلس

مواليد عام 1955 في نابلس، متزوج وله ابنان وسبع بنات، حاصل علي شهادة البكالوريوس في الشريعة. وحاصل علي إجازة قاضي القضاة الأردني في المحاماة الشرعية. كما حصل علي شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية. وعمل محاضراً في جامعة القدس المفتوحة. أيضاً عمل مدرساً في مدارس وكالة الغوث في منطقة نابلس منذ عام 1975م إلي العام 1998م. وشارك في تأسيس لجنة زكاة عصيرة الشمالية. شارك في تأسيس وعضوية رابطة علماء فلسطين. وأبعد إلي مرج الزهور، واعتقل إدارياً خمس مرات. وفاز في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006م عن مدينة نابلس. اختطفته قوات الاحتلال بتاريخ 16/29/2006م. وأفرجت عنه مؤخراً مع ثمانية من زملائه النواب.

تعود اللحمة الحقيقية لجميع فئات الشعب"، وأشار النائب البوريني إلى استمرار معاناة العديد من الإخوة النواب موزعين على أكثر من سجن قد حكم عليهم بأحكام جائرة من أربعين على خمسين شهرا مع أن التهمة واحدة وهي الانتماء لقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحماس. وحول حياة النواب في داخل السجون قال "في النقب حيث يتواجد عدد كبير من النواب موزعين على بعض الأقسام حقيقة يعيش الأسرى عموما بصحبة الإخوة النواب في أجواء إيمانية رائعة وتربوية وعلمية وثقافية من خلال برامج ثقافية تجدد في كل بضعة شهور على شكل مسابقات جامعية ومحاضرات عامة ودورات تخصصية، مثل دراسة في القانون والسياسة وعلوم القرآن والحديث واللغة العربية والعبرية والانجليزية"، ومضى يقول " في بعض السجون مثل مجدو كان هناك تعمد قهر النواب أكثر من غيرهم من خلال كثرة التنفلات إلى المحاكم أو كما يذهبون ويرجعون فقط للتمديد وبقصد إرهابهم خاصة أن منهم مرضى وكبار سن والسفرات تستغرق أربع أيام مكبلين بلا حقوق وكان ملموسا ذلك مع الدكتور عزيز دويك".

وأوضح النائب البوريني أن هناك أناس غير معنية بالحوار وبالمقابل هناك أناس عقلاء ولنا بعض الخطوط بعلاقات طيبة مع بعض الإخوة في فتح ولكن نرجو أن يكونوا يملكون قرارا، والتأثير في اتخاذ القرار المناسب الذي يرضي شعبنا. وبين النائب البوريني أن التسعة نواب المفرج عنهم خرجوا بعد انتهاء محكومياتهم وكان الحكم أربعين شهرا، ولفت إلى أن هدف الاحتلال من تلك المحاكمات والاعتقالات أن يكون الإفراج ليس قبل نهاية دورة التشريعي وأن لا يكون الخروج جماعيا وبالتالي تفاوتت الأحكام، وقال "من بداية القضية لم توجه تهمة التغيير والإصلاح لأنها لم تكن مجرمة في تقديرهم وبعد ذلك بشهرين صدر قانون بأن قائمة التغيير والإصلاح خارجة عن القانون والسؤال المخرج كيف اعتقل هؤلاء قبل أن تجرم الكتلة"، موضحا أن المحققين والقضاة والنيابة أبلغتهم بأنهم مقابل شاليط وعبر عن شكره باسم النواب الأسرى للشعب الفلسطيني على وقفته مع قضيتهم العادلة وقال "نحمل رسالة من خلال إخواننا في السجون بتطلعاتهم وتمنياتهم بالخروج من حالة الانقسام وأن

خلال اختطاف النواب ولا مبرر من عدم انعقاده وخاصة أن هيئة المكتب كلها موجودة"، وحول آلية تفعيل المجلس أكد النائب البوريني ضرورة وجود نواب صادقة وخطوات عملية، مطالبا جميع الكتل والفصائل بالعودة لعملهم وعدم مساعدة الاحتلال في استمرار إعاقته عمل المجلس، مؤكدا أن شعبنا بأمر الحاجة لوجود مجلس تشريعي فاعل ليلجأ إليه الناس لحل قضاياهم ولإنهاء حالة الانقسام قائلا "شعبنا في أمس الحاجة من النواب الذين انتخبوهم لحل هذه المعضلة بالحوار بعيدا عن الحزبية، موجهها ندائه لكل مسئول وصاحب قرار أن هذا الوقت المناسب لأن نجتمع ونلتقي ونتحاور بعقلية منفتحة. وعبر عن أسفه بسبب افتقاد الكثير من الحريات في الضفة الغربية واصفا إياها بأنها معدومة ومضى يقول "نحن كنواب الكثير من الناس تفاعلوا معنا وهنأونا في بيوتنا ولم نتمكن من فتح صالات استقبال، حيث وصلت بعض النواب إشارات بالمنع وبعضهم سحب مناهم الصالات، الناس مشتاقة لبث همومهم وسنكون عند حسن ظن الناس ونحاول ما استطعنا بكل الوسائل السلمية والديمقراطية أن نعيد هذه اللحمة ونجسر ما كان بين الإخوة في الشعب الفلسطيني".

وانتقد النائب المحرر بشدة قيام بعض عناصر الأجهزة الأمنية بإطلاق النار على بيت الاستقبال للنواب المفرج عنهم في مدينة جنين واصفا ذلك بالتصرف الغير أخلاقي وتابع "من حقنا التعبير عن شعورنا إذا حرم للناس الترحيب بالنواب كيف يمكن الحديث عن انتخابات، فالأولى تهيئة الأجواء الحقيقية وشعور الناس بالأمن والأمان وممارسة الحرية التامة حتى يكون هناك طمأنينة، وأكد أن حركة حماس طالبت بأن تكون الانتخابات في موعدها وأنها هي الأحرص على الالتزام بالقانون والدستور لكن قبل كل ذلك يجب أن يحصل الناس على حريتهم والأمن الذي يعبروا من خلاله عن آرائهم، ما يدعو له عباس من إجراء انتخابات في ظل الانقسام تناقض حيث كيف يمكن إجراء انتخابات في الضفة وأبناء حماس في سجون السلطة في رام الله.

وحول تعطيل المجلس التشريعي من قبل الاحتلال وباقي الكتل البرلمانية وفصائل منظمة التحرير قال النائب البوريني "لا مبرر بعد الآن لإبقاء المجلس التشريعي معطلا وإلا نكون اكملنا الحلقة التي عجز عنها الاحتلال وهي إفشال المجلس التشريعي، الاحتلال حاول إفشال العمل البرلماني من

ثقافة قانونية

إعداد/ أ. هدى تيسير اللواء الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي

العفو العام هو تجريد الفعل من الصفة الجرمية بحيث يصبح له حكم الأفعال المباحة والهدف منه هو إسدال ستار النسيان على بعض الجرائم وتحقيق التهذئة الاجتماعية لكي يتهيأ المجتمع بأن يمضي في مرحلة جديدة في حياته. والعفو العام لا يكون إلا بقانون صادر عن السلطة التشريعية وقد نص القانون الأساسي في المادة (42) منه على أن العفو العام أو العفو عن الجريمة لا يكون إلا بقانون كما ويعتبر العفو العام سببا لانقضاء الدعوى الجزائية كما جاء في المادة (9) من قانون الإجراءات الجزائية وقد أكد على ذلك قانون العقوبات الأردني رقم "16" لسنة 1960م في المادة (50) منه والمطبق في الضفة الغربية أما قانون العقوبات المطبق في قطاع غزة لسنة 1936م لم يتطرق للعفو العام فقد نص على العفو الخاص فقط.

ويترتب على العفو العام الآثار القانونية التالية:

1. إزالة الوصف الجرمي عن الفعل وإعادة له أصله وهو الإباحة بمعنى محو الجريمة وآثارها واعتبارها كأن لم تكن.
2. وقف كافة الإجراءات الجنائية المتخذة ضد المعضو عنه حيث يكون على الجهات الرسمية وقف كافة الإجراءات

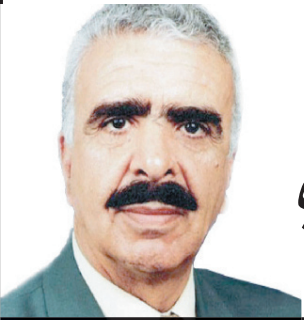
العفو العام في التشريعات الفلسطينية

التي كانت قد اتخذتها أو تتخذها بحقه كالتحقيق أو الملاحقة القانونية وإذا كان المعضو عنه موقوف فيجب الإفراج عنه فوراً وتعود للمحكوم عليه كافة حقوقه التي فقدتها.

3. إذا صدر حكم نهائي في الدعوى قبل صدور العفو العام فيترتب على ذلك سقوط الحكم بأثر رجعي بكل ما ترتب عليه من آثار ونتائج وإذا صدر العفو العام قبل أن يصدر حكم نهائي في الدعوى تسقط الدعوى العمومية ولا يمكن رفعها أو السير فيها أمام المحكمة بعد ذلك.

4. لا يتأثر الإدعاء المدني بصدر العفو العام فحق المضرور في رفع دعوى التعويض لا يتأثر بصدر العفو العام كما لا يمنع العفو العام المحكمة الجنائية من استمرار النظر في الدعوى المدنية متى كانت الأخيرة منظورة أمام المحكمة الجنائية وقت صدور العفو العام إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك مراعاة للمصلحة العامة.

5. لا يؤثر العفو العام في المصادرة والغرامات المستوفاة إلا إذا نص قانون العفو على خلاف ذلك.



المستشار / ناهض منير الريس

صداع أوباما ؟ أم صداعنا نحن ؟

الخطورة لم تنته عند انتهاء عهد بوش وفشل الجمهوريين في انتخابات عام ٢٠٠٩ . لأن هذه الفئة ما زالت تحتفظ بمراكز نفوذ قوية في الولايات المتحدة . ويبدو أنها أحدثت ، ومعها اللوبي الصهيوني ، صداعا قويا لعهد أوباما وتصدت للرئيس ونصبت له المكائد والمصائد ، وعملت على مصادرة محاولاته لإعادة التوازن للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط - هذه المحاولات التي اتخذت شكلا إعلاميا مدويا في خطابي أوباما في تركيا وفي مصر - . ثم اكتسبت مسحة من الصدقية حينما طالب أوباما إسرائيل بوقف الاستيطان . وذلك أمر لم يتجاسر عليه رئيس أمريكي من قبل . ولكن إسرائيل سرعان ما فتحت النار على أوباما حين ألقت بقفازها في وجهه وأعلنت بوقاحة أنها لن توقف الاستيطان . ولا نظن أنها فعلت ذلك حماقة ، وإنما اعتمادا منها على أنها تستطيع أن تثير المتاعب للرئيس بواسطة القوى التي تتحرك بأمرها في الولايات المتحدة . وتتألف تلك القوى من متصهينسي الحزب الجمهوري وربما متصهينسي الحزب الديمقراطي أيضا ، بالإضافة إلى اللوبي اليهودي ، وبالإضافة إلى كنيسة الأحد وكاردينالاتها الذين يلعبون أدوارا لم يسبق لها مثيل في دعم إسرائيل وتمويل أنشطتها وفي معاداة العرب والمسلمين بصورة هستيرية . وكل من هذه الجهات تملك امبراطورية مالية وإعلامية كبيرة .

إذا لم نتهم الرئيس أوباما بالدجل والمراوغة ومخادعة العرب والمسلمين أساسا ، قلنا إنه ربما وجد نفسه أمام معركة مفاجئة لم يكن يتوقعها أو على الأقل لم يتوقعها بهذا الحجم ، وأنه فضل أن يتراجع أمام الهجمة ليعود لاحقا فيخوض معركة تثبيت كلمته وحفظ كرامته التي هي كرامة الولايات المتحدة نفسها .

فهذا الذي تمارسه إسرائيل والقوى المشار إليها داخل أمريكا هو ديكاتورية واضحة في البلاد التي تقول إنها زعيمة الديمقراطية في العالم ، ولا شك أنه - أيضا - تعطيل لمشروع الرئيس الذي انتخبه الجمهور الأمريكي بناء عليه ، وهو مشروع التغيير وفقا لرؤية مختلفة عن رؤية بوش وعهده الأسود الذي أساء إلى أمريكا من جميع النواحي على مستوى العالم كله . وبعبارة أخرى إن ما يفعلونه باسم الديمقراطية وانطلاقا من ألياتها المعترف بها هو عدوان على الديمقراطية وأصولها بما في ذلك قاعدة توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث . فالذي يحدث هناك هو خلق سلطة خارج هذه السلطات قد يسمونها مجموعة ضغط أو مجتمعا مدنيا أو .. بينما الحقيقة أنها عصابة تنصب الكمائن وتقطع الطريق لابتزاز المرجع الأول المسؤول . وهو أيضا انتهاك للدستور الذي يرتب للرئيس صلاحيات وسلطات قيادية في سياسة البلاد . وهو - أخيرا لا آخر - استهتار بآراء الناخبين التي أعلنت تأييدها لمشروع الرئيس للتغيير عندما كان مرشحا في الانتخابات الأخيرة ، ففاز على غيره وحصل على تفويض الشعب له ولبرنامجهم . وما محاولات الضغط وابتزاز الرئيس وإرغامه كي يتراجع عن سياساته إلا انقلاب على إرادة الشعب بأسلوب الالتفاف عليها بواسطة الأعياب قد يستخدمون الجمهور نفسه أداة لها !

هذا كله صحيح إذا افترضنا أن الرئيس أوباما رجل صادق من حيث المبدأ . وأن ما يجري في أمريكا يصيبه بصداع أليم . ولكن ماذا إذا كان الرجل قد خادعنا أصلا وكان يلعب دورا مسرحيا في حملة أمريكية بالشرق الأوسط لتببيض وجه أمريكا بواسطة رئيس أسود ؟! أو ماذا إذا كان مثله كمثل رؤساء أمريكيين سابقين لم يكن يعينهم الحفاظ على شرف كلمتهم بقدر ما كان يعينهم الحفاظ على كراسيهم ؟

نقرأ في هذه الأيام أن المخطط الأمريكي الجديد لتسوية القضية الفلسطينية في عهد إدارة أوباما يتضمن - من بين ما يتضمن - توطین أعداد من اللاجئين الفلسطينيين في إقليم كردستان شمال العراق (!) وأن المراجع الكردية ومراجع رام الله على اطلاع بالموضوع وإن كانت لا ترغب في الكلام عنه بسبب حساسيته الشديدة .

إن صح هذا الأمر فلا نرى فارقا بين أوباما وبين جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا في خمسينيات القرن الماضي . بل إن مشاريع دالاس كانت تريد توطین اللاجئين في بلدان عربية ملاصقة لفلسطين ، بينما المشاريع الأخيرة تنفيهم بعيدا ، وتضعهم في بيئة شحنها الأمريكيون والإسرائيليون بالعداوة والبغضاء لكل ما هو عربي وتحرري .

ومن ملاحظاتنا الأخرى على أوباما وإدارته ذلك التصريح الذي أطلقه المبعوث الرئاسي جورج ميتشل في أول قدوم له للمنطقة بعد رفض إسرائيل الاستجابة لوقف الاستيطان . فبدلا من أن يقول إن أمريكا مصممة على أقوال رئيسها ، إذا بميتشل يطالب العرب والفلسطينيين بإبداء المرونة وحسن النية تجاه إسرائيل .

ويبدو أن الصداق الذي تحدثنا عنه انتقل إلى رؤوسنا نحن ، ولم يسكن راس أوباما .

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقا



النائب الأسير / محمد محمود حسن أبو طير

- مواليد عام ١٩٥٢ في القدس الشريف.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة.
- متزوج وله ابنان وخمس بنات .
- اعتقل عدة مرات منذ عام ١٩٨٨ حيث بلغ مجموع اعتقالاته أكثر من ٢٠ سنة .
- خطيب وإمام مسجد أم طوبا الكبير .
- ناشط اجتماعي متميز في منطقته وحفاظة القدس .
- فاز في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦م عن

التقت عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين

اللجنة الاقتصادية تتابع باهتمام ملف الصرف الصحي



أعضاء اللجنة الاقتصادية خلال تفقدهم محطة معالجة المياه العادمة

بحثت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مشاكل تصريف الصرف الصحي إلى مياه البحر والنتائج المترتبة على ذلك مع المختصين والمعنيين بالدرجة الأولى من هذه المشكلة التي تهدد سلامة وحياة المواطنين نتيجة تلوث مياه البحر.

فقد قامت اللجنة برئاسة د. عاطف عدوان وعضوية كلا من د. سالم سلامة ، د. مروان أبو راس ، أ. جمال نصار ، م. جمال سكيك ، بجولة ميدانية تفقدت خلالها كل الأماكن التي يتم تصريف مياه المجاري إلى شاطئ بحر غزة، ووجدت أنه غالبية مصابيات المياه العادمة يتم تصريفها في مياه البحر دون معالجة وهذا ما يؤثر على الثروة السمكية وعلى الموسم الصيفي وظهور بعد الأمراض وارتفاع نسبة تلوث مياه البحر وخصوصاً في المنطقة التابعة لبلدية غزة . واستمعت اللجنة من رئيس بلدية غزة م. رفيق مكي على اعتبار أن المشكلة تتركز في منطقة نفوذ بلدية غزة، وبين م. مكي أن البلدية تبذل جهوداً كبيرة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي تعود جذورها إلى شبكة المجاري وهي شبكة قديمة وتحتاج إلى صيانة. وأن البلدية تقوم بمتابعة دورية لمياه البحر تقوم بالرقابة

والتفتيش على محطات المعالجة والبلدية أعدت خطة متكاملة لوضع محطات المعالجة . وفي ذات السياق التقت اللجنة الاقتصادية مع وزير الحكم المحلي د. زياد الظاظا لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة وتصريف مياه الصرف الصحي وأوضح بأن وزارته

قامت بالعديد من الإجراءات للتخفيف من تلك المشكلة. كما التقت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي المهندس يوسف الغريز رئيس سلطة جودة البيئة والمهندس بهاء الأغا لبحث أسباب ارتفاع نسبة تلوث مياه البحر والنتائج المترتبة على هذا التلوث.

النواب المختطفون

الرقم	النائب	الكتلة	الرقم	النائب	الكتلة
1	محمد عمران صالح طوطح	التغيير والإصلاح	15	محمد جمال نعمان علاء الدين	التغيير والإصلاح
2	وائل محمد عبد الفتاح عبد الرحمن	التغيير والإصلاح	16	محمد ماهر يوسف بدر	التغيير والإصلاح
3	أحمد محمد أحمد عطون	التغيير والإصلاح	17	خليل موسى خليل الربيعي	التغيير والإصلاح
4	محمد محمود حسن أبو طير	التغيير والإصلاح	18	حسن يوسف داوود دار خليل	التغيير والإصلاح
5	علي سليم رومانين	التغيير والإصلاح	19	أحمد عبد العزيز صالح مبارك	التغيير والإصلاح
6	خالد إبراهيم طافش نوب	التغيير والإصلاح	20	فضل محمد صالح حمدان	التغيير والإصلاح
7	محمود داود محمود الخطيب	التغيير والإصلاح	21	عبد الجابر مصطفى فقهاء	التغيير والإصلاح
8	أنور محمد عبد الرحمن الزبون	التغيير والإصلاح	22	أيمن حسين أمين دراغمة	التغيير والإصلاح
9	نزار عبد العزيز رمضان	التغيير والإصلاح	23	رياض علي مصطفى عملي	التغيير والإصلاح
10	سمير صالح إبراهيم القاضي	التغيير والإصلاح	24	نايف محمود محمد الرجوب	التغيير والإصلاح
11	عزام نعمان عبد الرحمن سلهب	التغيير والإصلاح	25	أحمد سعدات يوسف عبد الرسول	الجهة الشعبية
12	باسم أحمد زعارير	التغيير والإصلاح	26	جمال عبد الحميد محمد الحاج	حركة فتح
13	حاتم رباح رشيد قفيشة	التغيير والإصلاح	27	مروان حسين حسن البرغوثي	حركة فتح
14	محمد اسماعيل عثمان الطل	التغيير والإصلاح			

